الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

28 **صفر** 1438 –28 **نوفمبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"هيئة الفساد" تؤكد مخالفة 10 وزارات عدداً من ضوابط التعاقد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 صفر 1437هـ - 28 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18777943

الرياض - «الحياة»
أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، أن نتائج تحرياتها وتحقيقاتها حول ما نُشر في وسائل التواصل الاجتماعي، والبلاغات التي تقدم بها عدد من المواطنين بخصوص توظيف ابن أحد الوزراء بطريقة غير نظامية، كشفت عدم التزام وزارة الشؤون البلدية والقروية ببعض الضوابط والشروط النظامية خلال تعاقدها مع ابن الوزير، من بينها عدم استكمال إجراءات الفحص الطبي، وعدم الالتزام بالسن المحددة للتعاقد، وعدم التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية حيال تحديد المقابل المالي المقرر له، لضمان تناسب الأجر المحدد مع الخبرة المهنية والتخصص.
كما كشف توسيعها لنطاق البحث والتدقيق، عدم التزام 10 وزارات ببعض الضوابط النظامية في بعض التعاقدات، ورفعت الهيئة إلى المقام السامي، تقريراً مفصلاً عن الموضوع متضمناً ما توصلت إليه من نتائج.
وقالت «نزاهة» في بيان أصدرته أمس (الأحد) وحصلت «الحياة» على نسخة منه»: بمراجعة إجراءات التعاقد مع ابن أحد الوزراء، اتضح للهيئة أن وزارة الشؤون البلدية والقروية تعاقدت معه ولم تلتزم في العقد المبرم معه ببعض الضوابط والشروط النظامية التي حددها الأمر السامي رقم 34807 وتاريخ 26-7-1436هـ اللازمة للتعاقد وفقاً للبرنامج.«
وتمثلت تلك المخالفات في عدم قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية حيال تحديد المقابل المالي المقرر له، للاسترشاد بذلك ولضمان التناسب في الأجر المحدد مع الخبرة المهنية والتخصص والأجر المقابل لذلك في سوق العمل، وعدم استكمال إجراءات الفحص الطبي، وعدم الالتزام بالسن المحددة للتعاقد وهو ألا يقل عن 33 سنة.
وأشار البيان إلى أن توسيع الهيئة لنطاق بحثها ليشمل التعاقدات الأخرى التي تمت في عدد من الوزارات، أظهر عدم التزام 10 وزارات في بعض حالات التعاقد بواحدٍ أو أكثر من الضوابط والشروط النظامية اللازمة للتعاقد وفقاً لبرنامج الاستقطاب، ويتعلق الأمر بكل من وزارات: «الإسكان، والاقتصاد والتخطيط، والشؤون البلدية والقروية، والصحة، والنقل، والثقافة والإعلام، والتجارة والاستثمار، والعدل، والعمل والتنمية الاجتماعية، والاتصالات وتقنية المعلومات.«
وأعربت الهيئة عن شكرها لوسائل الإعلام والصحافيين ومستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي الذين تعاطوا مع الهيئة، لافتة إلى أن توضيحها لنتائج تحقيقاتها يأتي انطلاقاً من التأكيد على مبدأ الشفافية الذي أكدت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيمها، ورؤية المملكة 2030، مطالبة المواطنين والمقيمين بالتعاون معها والإبلاغ عن أية شبهة فساد.

"الشرقية": 283 منشأة التزمت "توطين الاتصالات"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 صفر 1437هـ - 28 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18777948

الأحساء - حسن البقشي
تواصل مكاتب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بفروعها بالمنطقة الشرقية الجولات التفتيشية المكلفة بمتابعة قرار توطين قطاع الاتصالات بنسبة 100 في المئة، التي يقوم بها مفتشو العمل بمكاتب العمل التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، للعمل بالمنطقة الشرقية، وذلك بمشاركة شرطة وبلديات المحافظات، إضافة إلى فروع وزارة التجارة.
وأسفرت الجولات عن 54 مخالفة لقرار توطين قطاع الاتصالات وقصر العمل في بيع وصيانة أجهزة الجوال على السعوديين، فيما التزمت 2839 منشأة بالقرار، من خلال زيارة 4151 منشأة اتصالات، منها 2893 منشأة مفتوحة، يعمل بها 3372 سعودياً، و1262 منشأة أغلقت أبوابها خوفاً من العقوبات، لعدم تطبيقها القرار.
يذكر أن «عمل الأحساء» احتلّ المركز الأول في رصد مخالفات التوطين، بواقع 16 مخالفة للقرار، فيما رصد مكتبا الدمام والخبر 14 مخالفة لكل منهما، ومكتب عمل رأس تنورة سبع مخالفات، و«عمل حفر الباطن» مخالفتين، ومخالفة واحدة في مكتب عمل الجبيل، ولم يتم رصد أية مخالفات لقرار التوطين في الخفجي والقطيف وبقيق.

قانوني: الإدارات القانونية في الجهات الحكومية "مهمشة" و"ضعيفة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 صفر 1437هـ - 28 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18777945

الدمام - منيرة الهديب
أوضح المستشار القانوني عمر الخولي لـ«الحياة» أن النظام الجزائي ينص على أن المسؤول قانونياً في مثل هذه القضايا هو صاحب الصلاحية في التعيين، ومن اتخذ القرار، بناءً على توقيعه واعتماده، ويكون المسؤول قانونياً عن مخالفة التعاقد مع الشخص غير المناسب أو غير الكفء لشغل الوظيفة هو الشخص صاحب القرار في التعيين.
وأضاف: «تكون العقوبات في مثل هذه المخالفات وفق قانون تأديب الموظفين، الذي وردت فيه عقوبات معينة، يتم إقرارها بعد التحقيق في الواقعة، وتحديد المسؤولين عنها، وهي الإنذار أو اللوم أو الحسم أو الحرمان من علاوة أو فصل من العمل»، مؤكداً أن العقوبات المنصوص عليها لا يمكن الخروج عليها.
وعن الإجراءات القانونية قال: «يفترض أن يكون في الجهة الحكومية ذاتها إدارة قانونية أو إدارة متابعة تتولى التحقيق واقتراح العقوبة لصاحب الصلاحية، إلا إذا كان الأمر يقتضي الفصل - وهذا أمر غير وارد - فتحال إلى الدوائر التأديبية في ديوان المظالم لبحث الموضوع.»
وشدد على عدم فسخ العقود في حال كانت المخالفات بسيطة تتعلق باستكمال فحص طبي أو الحصول على بدل غير مستحق، واستمرار العمل فيها بعد تصويب الأخطاء، إلا إذا كانت نسبة التجاوز في العقد ودرجة المخالفة كبيرة فيتم فسخه.

وزاد» :معظم الإدارات القانونية في الوزارات والقطاعات الحكومية العامة مهمشة، وإن لم تكن مهمشة فهي ضعيفة لا تقوم بدورها، لأنه لا يلجأ إليها إلا عند الطلب»، لافتاً إلى أن كثيراً من مخرجات هذه الإدارات كان دون المستوى المطلوب وضعيف جداً.

وكانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)نزاهة) كشفت في بيان أصدرته أمس عن عدم التزام 10 وزارات ببعض حالات الضوابط والشروط النظامية اللازمة للتعاقد، وفقاً لبرنامج الاستقطاب، ورصد تعاقد بعض الوزارات مع مواطنين برواتب عالية على البرنامج نفسه، فيما وصف مستشار قانوني الإدارات القانونية في الجهات الحكومية بـ«المهمشة « و«الضعيفة»، لافتاً إلى عدم قيامها بأدوارها القانونية والإدارية في شكل تام.

من جهته أكد المحامي والمستشار الشرعي والقانوني محمد المسفر لـ«الحياة» أنه في قضايا عقود التوظيف، تتم المسائلة القانونية لمدير إدارة شؤون الموظفين، وذلك لتعاقد الجهة التي يمثلها مع شخص لم يستوف الطلبات ولم يجتز الشروط، وأضاف: «بالنسبة للعقود المخالفة فالمتعين أولاً تصحيح العقود إن أمكن ذلك، وفقاً لنظرية تصحيح العقود والقاعدة الفقهية التي نصت على تصحيح العقود ما أمكن لأن الإعمال أولى من الإهمال، ولكن إذا تعذر التصحيح فيصار إلى إنهاء العقد لعدم استيفائه للشروط.«

وقال المسفر: «أداء الإدارات القانونية في القطاعات الحكومية متفاوت بحسب القطاع أو الوزارة أو المرفق، والمفترض تزويدها بعقود التوظيف من إدارات شؤون الموظفين لإبداء الرأي القانوني وبيان الملاحظات لتلافيها.«

"اللجنة الأمنية" في "الشورى" ترفض صرف راتب شهري لوالدي الشهداء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 صفر 1437هـ - 28 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18776762

الرياض - سعاد الشمراني

تراجعت اللجنة الأمنية بمجلس الشورى عن عدد من المواد في نظام »شهيد الواجب»، منها مطالبة البنوك المحلية بإسقاط ديون الشهيد، والتعيين الفوري لأحد أبنائه في وظيفته وفق المتطلبات النظامية، إضافة إلى صرف راتب شهري قدره 5 آلاف ريال لوالديه.

في حين ألغت اللجنة مادة تختص بأسر الشهيد أو المصاب بعجز كلي الذين استأجرت لهم قطاعاتهم مساكن ومنحهم حق البقاء فيها لمدة لا تزيد على خمس سنوات لمن يرغب منهم في ذلك من تاريخ صدور قرار إنهاء خدماته، كما تراجعت اللجنة عن صرف مبلغ مقطوع قدره 500ألف ريال لأسرة شهيد الواجب الذين يسكنون على حسابهم الخاص أو من في أملاكهم، كذلك ألغت صرف 100 ألف ريال عن كل سنة لأسرة شهيد الواجب التي تنتقل من السكن الحكومي قبل نهاية خمس سنوات،

وحذفت اللجنة الأمنية في الصياغة النهائية لنظام شهيد ومن في حكمه عدداً من المواد، التي سيصوت عليها المجلس غداً (الثلثاء)، منها صرف 50 ألف ريال عاجلة لكل من والد ووالدة وزوجة شهيد الواجب، إضافة إلى راتب شهري قدره 5 آلاف ريال لكل والد ووالدة وزوجة شهيد، و50 ألف ريال مساعدة عاجلة لأبناء وبنات الشهيد، وسداد الرسوم الدراسية وتكاليف النقل المدرسي بحد أقصى 50 ألف ريال لكل منهم، إلى جانب صرف معايدة سنوية لأسرة الشهيد قدرها 25 ألف ريال لكل فرد. وأسقط النظام تقديم المساعدة لكل ابن مقدم على الزواج من أبناء الشهداء وصرف 60 ألف ريال لمرة واحدة له ولكل بنت من بنات شهيد الواجب مبلغ 40 ألف ريال، كما عدلت اللجنة النص على أن يوظف أفراد أسرة الشهيد بصرف النظر عن عددهم أو وقت تقدمهم إلى الوظيفة، ويستثنون من أسلوب شغل الوظيفة العامة سواء كانت مدنية أم عسكرية.

كما حذفت اللجنة الأمنية «في حال كان شهيد الواجب غير متزوج أو كان أولاده قصراً أو لم يكن لديه أولاد، فيوظف ما لا يزيد على اثنين من إخوته وأخواته الشقيقات من دون الإخلال بحق القصَّر في التوظيف عند بلوغهم السن النظامية»، فيما تراجعت اللجنة عن مادة لقبول من تقدم من أفراد أسرة الشهيد إلى الجامعات والكليات العسكرية والكليات المهنية ومعاهد التدريب، ولهم الأولوية في الابتعاث الداخلي والخارجي بالحد الأدنى من الشروط.

وفي الوقت ذاته، تراجعت اللجنة التي أعدت النظام بناء على مقترح عضو الشورى حمد آل فهاد، عن النص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير الأسير، وكذلك متابعة البحث عن المفقود ومعرفة حالته وتحفظ وظيفة كل منهما وتضمن ترقيته وعند ثبوت وفاتهما يعاملان معاملة شهيد الواجب، إضافة إلى تراجعها عن إنشاء هيئة شهيد الواجب، ترتبط برئيس مجلس الوزراء ويكون لها رئيس بمرتبة وزير، وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً.

كما تراجعت اللجنة عن إنشاء «صندوق شهيد الواجب»، الذي تتكون موارده المالية من المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة والهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف والمنح التي يقدمها الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون، ومن إيرادات الأصول المحبوسة والثابتة أو المنقولة ومن عائدات الأنشطة الاستثمارية، ويحق للصندوق الاستثمار بها، وبخاصة أن وزارة الداخلية سبقت هذا المقترح بإنشاء تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين.

عضو «شورى» تطالب بتقويم «الاستشاريين» سنوياً

طالبت عضوة شورى في توصية تقدمت بها على تقرير وزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ، الذي يناقشه المجلس اليوم (الإثنين) بأن يتم تقويم الأطباء الاستشاريين سنوياً، كما هو معمول به مع الأطباء المقيمين والأطباء الأخصائيين، وذلك للحد مما وصفته بـ«غرور الاستشاريين»، وكي لا يقل أداؤه نتيجة عدم تقويمه وبالتالي التأثير في الخدمة المقدمة للمريض.

وقالت عضوة مجلس الشورى الدكتورة حياة سندي لـ«الحياة» على وزارة الصحة أن توجد برنامجاً آلياً إلكترونياً (استبياناً) يُمكّن كل من المرضى والأطباء من المتدربين وغير الاستشاريين من التقويم المستمر للاستشاريين سنوياً، وأيضاً من المرضى عند كل زيارة، مؤكدة أن همزة الوصل بين الخدمات الصحية والمريض هو الاستشاري أو الأخصائي، الذي يعتبر السبب الرئيس في نجاح الخدمة الصحية من عدمها، فضلاً عن أنه يمثل أحد الأسباب الرئيسة لنجاح برامج التدريب في التخصصات. وأضافت: «الطبيب من سنة أولى طب وحتى اجتياز اختبار البورد والتخصص يكون تحت التقويم المستمر، لكن بمجرد منحه لقب استشاري ومن بعدها لمدة 30 إلى٤٠ سنة من الخدمة يعمل بدون تقويم ما عدا عدد ساعات التعليم المستمر كل خمس سنوات، ما يؤدي إلى تدني أدائه التعليمي والمهني، الذي تسبب في الأخطاء الطبية المستمرة.«

وشددت سندي على أن تقويم الاستشاري أو الأخصائي مهم جداً لأنه كلما كان متفوقاً علمياً وسلوكياً كان أداء الخدمة الصحية راقياً جداً، موضحة أن جميع الخدمات الطبية من مختبرات وأشعة وعمليات وصرف الأدوية وقرارات في حالة الطوارئ وإدخال المريض أو إخراجه تعتمد على الأمر الاستشاري.

كما طالبت الوزارة بمنح مكافآت للأخصائيين المعالجين في المستشفيات الحكومية وعدم الاعتماد على نظام الرواتب فقط، عند تقديمهم الخدمة، بدءاً من الكشف وانتهاءاً بالجراجات الكبيرة، وأن يكون معيار منح المكافأة هو عدد ونوعية الخدمة، مشيرة إلى أن هذا الأمر سيسهم كثيراً في تقليل الفجوة بين المستشفيات الحكومية والخاصة، التي تقدم الإغراءات للأطباء للعمل فيها، مع عمل الضوابط اللازمة لتفادي هذا التباين في الخدمة والتعامل.

وأشارت إلى أن لوائح الانتظار في المستشفيات الخاصة غير موجودة بينما في المستشفيات الحكومية تمتد إلى سنة، كما أن التعامل في المستشفيات الخاصة أرقى من التعامل في المستشفيات الحكومية، مؤكدة أن ذلك راجع للإغراءات المالية الموجودة في المستشفيات الخاصة، عكس الحكومية.

وفي نهاية مطالبها أكدت سندي على ضرورة وضع آليات تنفيذية للمركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية)سباهي)، وتطبيق نظام التعليق والإيقاف الجزئي والكلي لمن لا يلبي اشتراطات المركز حتى لا تتكرر مأساة مستشفى جازان الإنسانية نتيجة عدم تلبيته هذه الاشتراطات المتعلقة بالسلامة.

الحياة
AL HAYAT

"العدل" تدشن خدمات "النفاذ" الوطني الموحّد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 صفر 1438هـ - 28 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18776945

الرياض - «الحياة»

دشنت وزارة العدل خدمة النفاذ الوطني الموحد «نفاذ» أمس)الأحد)، في بوابة وزارة العدل (ناجز)، بوصفها ثاني جهة حكومية تستفيد من خدمة النفاذ الإلكتروني الموحد والتحقق من الهوية الرقمية للمواطن والمقيم، في مرحلة تجريبية على البيئة الفعلية.

ودعمت «العدل «خدماتها الإلكترونية الـ84 التي يستفيد منها سنوياً نحو 5.5 مليون مستفيد، بالارتباط بخدمة النفاذ الوطني الموحد، وذلك لتحقيق أهدافها الرامية إلى تقليص الإجراءات وتسهيلها، وضمان صحة بيانات المستفيدين.

وتُمكّن الخدمة المستفيدين من دخول بوابة الخدمات الإلكترونية للوزارة، بكلمة السر نفسها المستخدمة في بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة الداخلية (أبشر(، إضافة إلى تمكين الدخول باستخدام بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية، الذي يتطلب استخدام قارئ بطاقات متوافر في الأسواق العالمية والمتاجر الإلكترونية بكلفة بسيطة.

وبيّنت «العدل» أن وزارة الداخلية، ممثلة بمركز المعلومات الوطني، حققت نجاحات متقدمة ومميزة في التطور التقني والاستفادة من التقنية، لتنفيذ الأعمال بطرق تسهل للمواطنين والمقيمين إتمام أعمالهم.

وأكدت أن «رؤية المملكة 2030 «جعلت التحول التقني لدى الجهات الحكومية هدفاً استراتيجياً، لافتة إلى أن وزارة العدل تعمل على تسخير التقنية لتنفيذ أعمالها كافة، بما يضمن سرعة الإنجاز ويحقق التيسير للمستفيدين من خدمات الوزارة الإلكترونية القائمة أو المنتظر إطلاقها.

وأفادت بأن خدمة «نفاذ» وربطها بمنظومة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل من أهم ثمرات التكامل والشراكة مع مركز المعلومات الوطني لتسريع التحول الرقمي، وتقديم خدمات مميزة للمواطن والمقيم. إلى ذلك، أوضح مركز المعلومات الوطني أن منصة الهوية الرقمية الوطنية التي تقدم خدمة «نفاذ» تعد من الإنجازات الفنية التي تقوم بها وزارة الداخلية، ممثلة بمركز المعلومات الوطني، لتحقيق رؤيتها الطموح في التحول الرقمي والتعاملات الذكية، في جميع خدماتها المقدمة للمواطنين والمقيمين، وهي من أهم الركائز الممكنة والمسرعة لتحقيق أهداف برنامج التحول الوطني 2020، إذ تهدف الى إصدار وإدارة هوية رقمية موحدة على المستوى الوطني، لتمكين المواطن والمقيم من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية للجهات الحكومية والقطاع الخاص بهوية رقمية واحدة، من دون أن يلزمه التسجيل في بوابات إلكترونية متفرقة أو حفظ كلمات سر مختلفة.

كما ستمكن خدمة «نفاذ» عند تعميمها من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية لجهات حكومية متعددة، بخاصية النفاذ الموحد(SSO) ، من غير حاجة إلى تكرار إدخال كلمة السر في جلسة واحدة، كما تهدف كذلك إلى رفع المستوى الأمني المرتبط بتقديم الخدمات الإلكترونية، وتخفيف الأعباء وتكاليف التأسيس والتشغيل لأنظمة الدخول الإلكتروني الحكومية على المستوى الوطني.

د. الحقباني: توقيع المذكرة يجسد أحد أهم محاور التحول الوطني

"العمل" و"الصحة" توقعان مذكرة تعاون لرفع نسب التوطين في القطاع الصحي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 صفر 1438هـ - 28 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1550845

تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، وقع وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. مفرج بن سعد الحقباني أمس بالرياض، ووزير الصحة د. توفيق بن فوزان الربيعة، مذكرة تعاون، لتقليص معدلات الانكشاف المهني، وتحقيق الأمان المهني والاقتصادي عبر التوطين الموجه للفرص الوظيفية في القطاع الصحي، وتنسيق الجهود في القضايا والموضوعات المشتركة بينهما.

ويأتي توقيع الاتفاقية في إطار التوجيه السامي الكريم، الذي ينص على الجهات الحكومية المشرفة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة التنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتحديد المهن الحرجة، ونسب التوطين اللازمة لتحقيق الأمان المهني، وانطلاقاً من رؤية المملكة 2030 بتأسيس مجالس مهنية قطاعية تعنى بتحديد ما تحتاجه هذه القطاعات من مهارات.

وقال د. مفرج الحقباني عقب توقيع مذكرة التعاون، إن هذا التعاون بين منظومتي العمل والتنمية الاجتماعية والصحة، يجسد أحد أهم محاور التحول الوطني، من خلال مواجهة الانكشاف المهني، والعمل على تحقيق الأمان المهني في القطاع الصحي من خلال رفع مشاركة القوى الوطنية في القطاعات الصحية الحكومية منها والخاصة.

وأضاف الوزير: أنه سيتم بموجب مذكرة التفاهم العمل على برامج التدريب والتأهيل للعناصر الوطنية، لتحسين مشاركتها، ورفع معدلاتها في المنشآت الصحية.

وأشار إلى أن موافقة مجلس الوزراء على اعتماد مؤشرات الانكشاف المهني لتقليل الاعتمادية على العمالة الوافدة، ورفع معدلات التوطين، تدفع جميع الجهات لتحقيق هذه المنهجية، وفقاً لمستهدفات التحول الوطني، ورؤية المملكة 2030.

وأوضح الحقباني أن وزارة الصحة من أوائل الوزارات في السعي لتحقيق الأمان المهني في القطاع الذي تشرف عليه، متأملاً أن يحقق هذا النوع من التشاركية تطلعات القيادة الرشيدة -حفظها الله-.

من جانبه، عبر د. توفيق الربيعة عن سعادته بإبرام مذكرة التعاون، التي تهدف في المقام الأول لتوطين وظائف القطاع الصحي، مبيناً أن التشاركية تدعم برامج التدريب والتأهيل في القطاع، وذلك في سبيل إيجاد فرص وظيفية مناسبة أمام الكوادر الوطنية في القطاع الصحي بشقيه الحكومي والخاص.

وأكد الربيعة، أن الاتفاقية تدفع بتنسيق الجهود المشتركة بين الوزارتين، والتي يأتي من بينها توفير آلاف الفرص الوظيفية أمام السعوديين، وتقليص الاعتمادية على العمالة الأجنبية في القطاع. وشهدت مراسم توقيع مذكرة التفاهم، تدشين البوابة الإلكترونية لاستقبال طلبات التدريب المنتهي بالتوظيف لخريجي حملة الدبلوم الصحي، وكذلك إطلاق برنامج تدريب الامتياز لعدد من الأطباء والطبيبات.

وبموجب مذكرة التعاون، سيتم تشكيل فريق عمل فني يعنى بإعداد خطة عمل تفصيلية لزيادة مشاركة السعوديين في قطاع الصحة، ومعالجة الانكشاف المهني، مع الأخذ بالحسبان تلبية مشروعات الصحة بالمملكة مستقبلاً من تلك الكوادر.

كما سيتم إنشاء مجلس قطاعي في مجال الصحة برئاسة وزير الصحة، وعضوية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وممثلي عدد من القطاع الخاص المستهدف بالتوطين الصحي، ليكون منصة مؤسسية لتنسيق جهود الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لتحقيق مستوى توطين عال يضمن معالجة الانكشاف المهني لوظائف القطاع، تماشياً مع الأمر السامي الكريم.

وستتركز مهام المجلس على اعتماد خطة التوطين في قطاع الصحة تشمل تحديد المهن الحرجة، ونسبة التوطين اللازمة للأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع، وفقاً لما احتواه الأمر السامي، ووضع مؤشرات قياس أداء مستهدفة للوصول

إلى مستويات الأمان المهني، وتحديد الأدوار والمسؤوليات والحوكمة المطلوبة للوفاء بأهداف الخطة، وبما يحقق المواءمة بين احتياجات القطاع من القوى العاملة ومخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإيجاد مصادر دائمة لتمويل التأهيل وإعادة التأهيل بالقطاع الصحي، وتقليص معدلات الانكشاف المهني بالقطاع من خلال التوطين الموجه للمهن الحرجة، ودعم توطين الوظائف في قطاع الصحة للسعوديين من أصحاب الكفاءة، وضمان إعطائهم الأولوية قبل صرف التأشيرات الجديدة للوافدين.

كما يقوم الجانبان بتقديم كافة الممكنات الداعمة للتوطين، وزيادة الرصيد المهني بالقطاع، بما فيها إصدار القرارات التنظيمية اللازمة، وتوفير برامج دعم التوظيف.

ومن المقرر أن تقوم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدعم برامج التدريب والتأهيل، بما فيها تشغيل معاهد تدريبية متخصصة وفق أسلوب الشراكات الاستراتيجية، ووفق أطر التمويل المالي التي يوفرها صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

وسيقوم الطرفان بالعمل على توظيف القادرين من المستفيدين من برامج الضمان الاجتماعي، والمستفيدين من برامج التنمية الاجتماعية الأخرى في برامج التوطين المختلفة داخل القطاع بما يعود بالنفع على الوطن والمواطن، كما سيقوم الطرفان مع الجهات ذات العلاقة بقيادة عملية التفتيش اللازم لضمان تنفيذ القرارات، وتعزيز عمليات التفتيش الإلكتروني "الذكي"، والتفتيش المجتمعي.

أمير نجران: إقرار الأنظمة للتسهيل على المواطن.. لا لتعقيد شؤونه

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 صفر 1438هـ - 28 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1550782

جران - علي عون اليامي

أكد صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران، أن إقرار الأنظمة جاء من أجل التسهيل على المواطن، لا لتعقيد شؤونه، وأن على كل موظف في أجهزة الدولة القيام بواجبه تجاه خدمة المواطن، بما يحقق تطلعات القيادة.

وقال سموه لدى تسلّم التقرير الدوري لأمانة منطقة نجران، الذي قدّمه أمين المنطقة المهندس فارس بن مياح الشفق: «أتمنى من كل مسؤول هنا أن يصغّر المنطقة ويجعلها بيته الخاص، فيخلص في خدمتها كما يخلص لبيته، ويحرص على خدمة أهاليها كما يعتني بأهل بيته، ويعمل بصدق من أجل أبناء الوطن والأجيال القادمة.«

وأضاف: «الأصل في الموظف النزاهة ما لم يثبت العكس، وكل مسؤول معرض للخطأ، والتقصير قد يحصل في بداية أي أمر، لكننا ننتظر من هذا المسؤول أن يظهر بشجاعة، ويقول: نعم. أنا قصرت، ولدينا أخطاء، لأن إقراره بالخطأ يؤكد في الغالب عزمه على التصحيح والمعالجة، فالخطأ مهما كبر يمكن معالجته، بينما الخيانة مهما صغرت لا يمكن أن نقبل بها أو نتجاوز عنها.«

وحث سموه على مضاعفة الجهود بشأن تنفيذ مشاريع درء أخطار السيول وتصريف مياه الأمطار، مشددًا على عدم التهاون بكل ما يتعلق بالنواحي الصحية، وتعزيز الرقابة على المطاعم ومصادر اللحوم، موجّهاً سموه بتطبيق الحد الأعلى من العقوبة بحق المخالفين.

خادم الحرمين يستقبل الأمراء والوزراء والمشايخ.. وأبناءه مواطني المنطقة الشرقية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 صفر 1438هـ - 28 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1550787

الدمام - واس
استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في قصر الخليج أمس، أصحاب السمو الأمراء، وأصحاب الفضيلة، والمعالي، وجموعاً من المواطنين الذين قدموا للسلام عليه -رعاه الله-، وفي بداية الاستقبال أنصت الجميع لتلاوة آيات من القرآن الكريم. ثم تشرف الجميع بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، بعد ذلك تناول الجميع طعام الغداء مع خادم الحرمين.
حضر الاستقبال، صاحب السمو الأمير خالد بن فهد بن خالد، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن سعود بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير طلال بن سعود بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار خادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الحرس الوطني، وصاحب السمو الأمير فهد بن محمد بن جلوي، وصاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله بن مساعد، وصاحب السمو الأمير تركي بن عبدالله بن محمد مستشار خادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الملكي الأمير سطام بن سعود بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، وصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور حسام بن سعود بن عبدالعزيز.
كما حضره، صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن بدر بن سعود وكيل وزارة الحرس الوطني بالقطاع الشرقي، وصاحب السمو الأمير بدر بن محمد بن جلوي محافظ الأحساء، وصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الأمير عبدالعزيز بن محمد بن جلوي، وصاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله بن جلوي، وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز المستشار في الديوان الملكي، وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن مقرن بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المستشار في الديوان الملكي، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سيف النصر بن سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالله، وصاحب السمو الأمير سلطان بن مشعل بن محمد، وصاحب السمو الأمير فيصل بن بدر بن محمد، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالرحمن بن نايف بن ممدوح، وصاحب السمو الملكي الأمير راكان بن سلمان بن عبدالعزيز.

دور الصحافة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 صفر 1438هـ - 28 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/710222

مازن عبد الرزاق بليلة

متابعة جريدة المدينة للمرأة السعودية المكافحة، الأرملة جمانة وبناتها، فيها أكثر من عبرة، وأكثر من تنبيه، وأكثر من قرار يجب أن يتخذ، بعد سرعة انتشار وتداول هاشتاق (بائعة_الشاي.(

جذبت جمانة، بائعة الشاي في أحد طرقات المدينة المنورة، تعاطف الآلاف بعد أن قالت إن الجهات المختصة أغلقت بسطتها التي تعيل منها أسرتها المكونة من بنات يدرسن في الجامعة. جمانة مكي سيدة سعودية يعرفها سكان المدينة المنورة من خلال بسطة بيع الشاي والمشروبات الأخرى في شارع الملك عبدالعزيز، والتي تديرها بنفسها رغم نظرة المجتمع الدونية لمثل تلك المهنة، إضافة لكون من تعمل بها امرأة في مكان عام وسط مجتمع محافظ.

وتصدرت قصة جمانة، اهتمامات المدونين السعوديين على مواقع التواصل الاجتماعي بعد أن أعلنت في حسابها على تويتر إغلاق الجهات المختصة لبسطتها لعدم وجود ترخيص، طالبة الدعم من السعوديين لتتمكن من العودة لعملها، فيما أنشأ مغردون سعوديون وسماً خاصاً بقصتها. يجب على وزارة العمل تشجيع كفاحها ومؤازرة تجربتها، وليس مجرد ضمها للضمان الاجتماعي.

بيع الشاي في الطرقات بالتأكيد ليس مهنة مريحة، وليست مناسبة لأسرة، وليست من أوليات المرأة السعودية، والاضطرار لذلك يعني قصة معاناة وكفاح تستحق الإشادة من جانب، وتستحق البحث والدراسة من جانب آخر، لا للتهكم ولا للإغلاق، ولكن لتقديم أقل الواجب تجاه المواطن المحتاج.

التوجه باللوم للصحافة من المراقبين، يعني الجهل بمهام ورسالة الصحافة، التي تسمى السُلطة الرابعة، لأنها تفتح أبواب المسؤولين الموصدة، وتنقل معاناة المواطن للجميع، وتحرج المسؤول عند التقصير، لذلك يجب أن تُقدر ولا تُحارب، وتُحترم ولا تُنتقد.

#القيادة_نتائج_لا_تصريحات

عندما تتحدث تكرر شيئاً ما، تعرفه من قبل، ولكن عندما تصغي تتعرف على شيء جديد لأول مرة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

العلاقة بين التقنية والبطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 28 صفر 1438هـ - 28 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/28/article_1105752.html

د. صالح السلطان

جلبت نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية حولها مزيدا من الجدال والنقاش داخل أمريكا وخارجها. طبعا تعددت الآراء والتفسيرات لهذه النتيجة. ومن التفسيرات التي لها نصيب من القوة حصول انخفاض نسبي في ثروات سواد الناس، وتناقص عدد الوظائف المتاحة لطبقة ما يسمى شعبيا العمال)بالإنجليزية (working class مع السنين، وهي يد عاملة ماهرة، ولكن مهاراتها في صناعات قامت على تقنية قديمة أو في صناعات تضررت من حركة التصنيع في دول أخرى. تم نقل مصانع أمريكية وتصنيع جزء كبير من السلع التي كانت تصنعها شركات أمريكية داخل أمريكا، تم نقلها إلى بلاد كانت تعد نامية وعلى رأسها الصين، بسبب كون تكلفة الإنتاج أقل. طبعا نتج من هذه التغيرات فقدان ملايين الأمريكان وظائفهم. ومعروف أن غالبية عمال أمريكا مواطنون أمريكيون (أي لم تستقدمهم أو تستوردهم كما هو الوضع في بلادنا). أما أعدادهم فعشرات الملايين. ووجدت وعود المرشح ترمب وما طرحه في خطبه من أفكار لحماية أمريكا من المنافسين، وجدت آذانا صاغية لدى تلك الطبقة رغم أنه جمهوري .

يرى أساتذة وباحثون كبار من اقتصاديين وغير اقتصاديين أن ترمب غير قادر على الوفاء بوعده بإعادة ما يراه مجد أمريكا السابق. ومن أشهر هؤلاء البروفيسور بول كروقمان الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد. وخلاصة رأيه (المدعوم طبعا بمناقشات نظرية وتطبيقية) وقد قاله حتى قبل نتائج الانتخابات الأمريكية، إن الوظائف المفقودة تعوض وظائف من نوع آخر. ومن ثم فمعدل البطالة لن يتغير تغيرا كبيرا، ولكن الطلب على نوعية وطبيعة الأنشطة والوظائف هو الذي في تغير. ومن ثم، فإن أمريكا لو نجحت في إعادة بعض المصانع، فسينتج من ذلك زيادة بطالة في أنشطة أخرى .

التطورات التقنية أدت إلى بطالة في الصناعات المعتمدة أكثر على العمل، وصنعت شعورا بالإحباط لدى ملايين العمال الأمريكيين خاصة لدى البيض. على سبيل المثال، درست مجموعة بوسطن الاستشارية Boston Consulting Group أن تكلفة استخدام روبوت في بعض الإنتاج يكلف قرابة تسعة دولارات للساعة، أما تكلفة الفني لأداء العمل نفسه فقرابة 25 دولارا للساعة .

وبروفيسور الاقتصاد ديفيد أوتر في جامعة إم آي تي MIT درس تأثير التغيرات السابقة، وبالأخص حالة فقدان وظائف في الصناعة في أماكن ممتلئة أكثر من غيرها بالمنتجات الصينية ذات التكلفة الرخيصة نسبيا، ووجد أنها أدت إلى استقطاب سياسي .

بيانات خطوط الإنتاج تظهر انحدارا في التوظيف خلال السنوات الـ 30 الماضية. وانخفض عدد وظائف القطاع الصناعي التحويلي من نحو 20 مليون وظيفة إلى نحو 12 مليون وظيفة. في المقابل زادت وظائف قطاعات أخرى .

وعود بإعادة ملايين الوظائف الخارجة من أمريكا. كيف؟ حديث عن إعادة بناء قواعد تقوم عليها التجارة الدولية، مثل اتفاقية نافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) وفرض جمارك على منتجات الصين. لكن باحثين يرون أن تلك الوعود غير قابلة للتطبيق. فالعالم لن يقبل بسهولة، وقطاع الصناعة التحويلية الأمريكي شهد نجاحات كبيرة في الأعوام الأخيرة، والقطاع أصبح منتجا أكثر ولكن بقوة عاملة أقل نتيجة التطورات التقنية. القطاع نما إنتاجه مرتين تقريبا خلال الأعوام الـ 30 الماضية، ولكن دون حاجة إلى زيادة كبيرة في أعداد من يوظفهم القطاع .

التطورات التقنية السابقة لم تنحصر آثارها في فقدان ملايين الطبقة العاملة وظائفهم، بل تعدت ذلك. التغيرات التقنية التي يشهدها العالم أخيرا يعتقد أنها السبب الأول في تراكم ثروات العالم في أيدي عدد أقل من الأثرياء، بينما تتسع الفروقات في الدخل والثروة على مستوى العالم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 28 صفر 1437هـ - 28 نوفمبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1550906

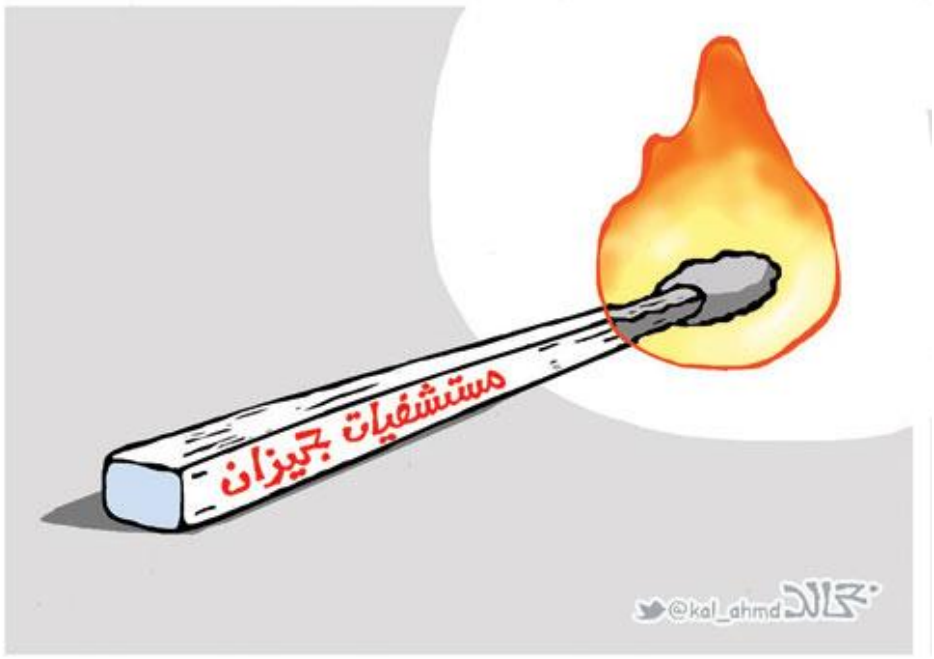

المصدر: جريدة الوطن
الاثنين 28 صفر 1437هـ - 28 نوفمبر 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7531